هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

A

البند 8 من جدول الأعمال **CRD04**

سبتمبر/أيلول 2023

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

لجنة تنسيق الدستور الغذائي للشرق الأدنى المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

الدورة الحادية عشرة

روما، إيطاليا

18 سبتمبر/أيلول – 22 سبتمبر/أيلول 2023

وثيقة للمناقشة عن وضع خطوط توجيهية خاصة بالاشتراطات العامة للأغذية "حلال" (من إعداد مصر)

تتقدم جمهورية مصر العربية بخالص التحية و التقدير للجنة الشرق الادنى على ما تقوم به من مجهودات وتقديم مواصفات تتوافق مع خصوصية منتجات الاقليم.

يتقدم الوفد المصرى بخالص الشكر للسيد منسق "لجنة الدستور الغذائي لدول أقليم الشرق الأدني" والسادة الأعضاء علي اتاحة الفرصة لمصر لاعادة هيكلة هذه الوثيقة وتقديمها في هذه الدورة . في ضوء ما أقرته لجنة الدستور الغذائي للشرق الأدني في دورتها العاشرة بشأن الوثيقة رقم CX/NE 19/10/15 للمناقشة عن وضع مواصفة خاصة بالاغذية الحلال والتي نصت علي:

أ- أهمية وجود قواعد واضحة للمنتجات الحلال في التجارة الدولية؛

ب- أن الحلال مسألة إيمان أكثر منها متعلقة بسلامة الأغذية وجودتها على أساس علمي؛

ج- أن الحلال مسألة تخص الحواجز التقنية أمام التجارة أكثر منها مسألة متعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية، وبأن الدستور الغذائي لا يتمتع بأية مكانة خاصة في هذا الصدد، وبأن المنظمات الأخرى المعنية بوضع المعايير تستطيع أن تؤدى دور المرجعية في حال نشوب أى خلاف تجارى؛

د- أن هناك مواصفات بشأن المنتجات الحلال صادرة عن معهد المواصفات والمقاييس للدول الاسلامية؛

هـ- أن المنتجات الحلال ليست مسألة إقليمية، كما أن وجهات النظر الاقليمية قد تؤثر سلباً في وجود لوائح دولية متوائمة بشأن المنتجات الحلال.

ونظراً لأن اللجنة في دورتها العاشرة لم تتوصل إلى أي اتفاق بشأن كيفية المضى قدماً بهذه المسألة، فقد تم إرجاء المسألة إلى الدورة الحادية عشر للجنة.

ونظراً للإخطارات المتلاحقة بين جمهورية مصر العربية ودول العالم بشأن تطبيقات شهادة حلال في التجارة الدولية منذ آخر اجتماع للجنة الشرق الادني في دورتها العاشرة، فقد قامت جمهورية مصر العربية باجراء تعديلات وتحديثات علي مشروع الوثيقة ونص مشروع الخطوط التوجيهية المقترحة الخاصة بـ (الاشتراطات العامة للأغذية "حلال" طبقاً لمبادئ وأحكام

الشريعة الإسلامية)، وتم إجراء هذا التعديل في ضوء العديد من المرجعيات ومن ضمنها المواصفة الصادرة عن المنظمة الأسلامية SMIIC، والمواصفة الصادرة عن هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الخاصة "الأغذية الحلال – الجزء الأول: الاشتراطات العامة للأغذية الحلال" وبعض المراجع الأخرى.

بناءً على ما سبق ذكره، تتقدم جمهورية مصر العربية بكلاً من مقترح الوثيقة ومشروع الخطوط التوجيهية الدولية بعد التحديث وفقاً لأحدث التطورات العالمية في تداول الأغذية الحلال.

تقترح جمهورية مصر العربية ما يلي:

1- عرض المقترح الوارد في ملحق (1، 2) التاليين في اجتماع اللجنة في دورتها الحادية عشر؛

أ- وثيقة المشروع "خطوط توجيهية للدستور الغذائي بشأن الأغذية الحلال".

ب- مقترح مشروع الخطوط التوجيهية الخاصة (الاشتراطات العامة للأغذية "حلال" طبقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية).

2- إنشاء مجموعة عمل إلكترونية مفتوحة برئاسة مصر وبمشاركة الدول التي ترغب من الأقاليم الأخرى فى الاشتراك لمناقشة مشروع الخطوط التوجيهية للأغذية "الحلال" ليتوافق عليه جميع الدول الاسلامية من حيث الإنتاج والاعلان والشهادات المصاحبة فى التجارة الدولية والجهات المانحة للشهادات، وذلك نظراً لإن إصدار خطوط توجيهية دولية بشأن الأغذية الحلال لا تخص دول إقليم الشرق الأدني فقط وإنما تخص دول إسلامية في الأقاليم الأخري مثل (إفريقيا – آسيا....) ومن حق هذه الدول المشاركة في إعداد مثل هذه الخطوط التوجيهية.

ملحق 1

وثيقة المشروع

"خطوط توجيهية للدستور الغذائي بشأن الأغذية الحلال"

1- الغاية من الخطوط التوجيهية ونطاقها

يهدف هذا العمل إلي إعداد خطوط توجيهية دولية صادرة عن هيئة الدستور الغذائي يتم إعدادها من خلال إقليم الشرق الأدنى تتناول الاشتراطات العامة التي يجب إتباعها خلال المراحل التي تمر بها العملية الإنتاجية لأغذية "حلال" وذلك وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وتتوافق مع جميع المذاهب الإســـــلامية في دول العالم، وذلك لضمان نزاهة الأغذية "حلال" في إطار التجارة الدولية، ودعم الثقة لدى المستهلكين في الأغذية "الحلال"، وذلك عبر تجاوز الحدود الجغرافية. وهذا بدوره، سيعزز بيئة مواتية للتجارة والتعاون الدولي مع احترام التفسيرات المتنوعة للفقه الإسلامي.

تعتبر الخطوط التوجيهية المقترحة أساس لتعزيز مبدأ الشفافية خلال تداول الأغذية "حلال"، ومرجعية للمنتجين والجهات التنظيمية والمستهلكين مع الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وسيقدم إطارًا مشتركًا يعزز من نظام الأغذية "حلال" على الصعيد الدولي.

أحد الأهداف الرئيسية لوضع هذه الخطوط التوجيهية هو وضع اشتراطات واضحة تحكم استخدام مصطلح "حلال" في الأغذية لمكافحة الممارسات الإحتيالية وحماية مصالح المستهلكين، وهذه الشفافية هي حق أساسي للمستهلك.

2- الصلة والتوقيت

ارتفعت قيمة تجارة الأغذية "حلال" في السوق العالمية من 3,2 تريليون دولار أمريكي المسجلة في عام 2014 إلى 4,9 تريليون دولار عام 2019، وقدرت قيمته بنحو 4,7 تريليون دولار في 2020. ومع الزخم الإيجابي المتوقع في فترة ما بعد الجائحة، من المرتقب أن يبلغ حجم هذا القطاع في السوق 6 تريليون دولار خلال عام 2024. وعلى صعيد مجموعة بلدان منظمة التعاون الإسلامي، قدر حجم صناعة الحلال في السوق بمبلغ 3,7 تريليون دولار أمريكي خلال عام 2020، ومن المتوقع أن يبلغ 4,7 تريليون دولار في عام 2024*.

*المصدر: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) - منظمة التعاون الإسلامي

https://www.sesric.org/publications-detail-en.php?id=538

الرسم البياني التالي يوضح حجم سوق الحلال العالمي في عامي 2021 و 2024:

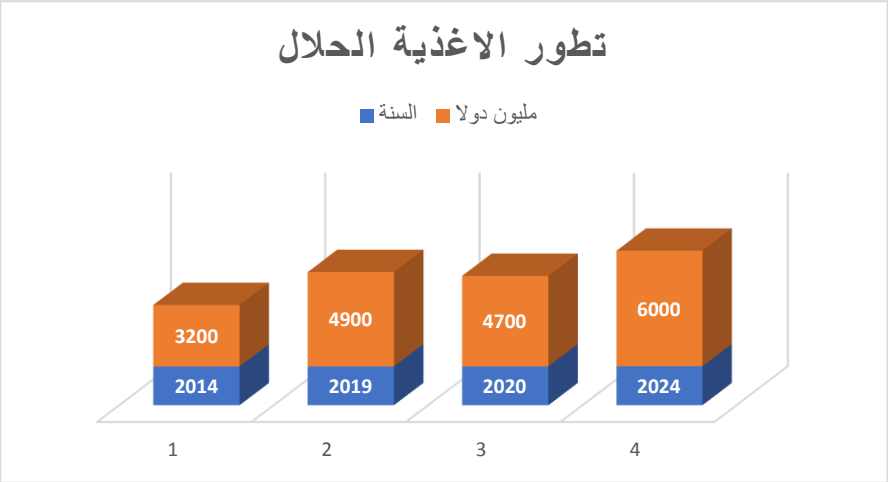

وثمة ضرورة ملحة إلى زيادة القيمة من أجل استكمال النص الحالي للوثيقة رقم (CXG 24-1997) الخاصة بالخطوط التوجيهية العامة للدستور الغذائي بشـــأن اســـتخدام مصطلح "حلال" من أجل ضـــمانّ وجود مواصفة متكاملة للدستور الغذائي تقدم شروطاً واضـــحة حول استخدام مصطلح "حلال"، وتغطي جميع المنتجات الغذائية الحلال منعًا للغش وتيســـيرًا للتجارة الدولية لهذا النوع من الأغذية. فمن حق المستهلك ألا يضلل بأغذية موسومة بعبارة "حلال" لا تمتثل في الواقع للشريعة الإسلامية.

3- الجوانب الرئيسية الواجب تغطيتها

(1) جميع التعاريف ذات الصلة بـ "الحلال "وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية؛
(2) الاشتراطات العامة للمنتجات الغذائية حلال؛
(3) المعدات - الأواني - مستلزمات الإنتاج؛
(4) التخزين - العرض - الخدمات والنقل؛
(5) النظافة، والصحة والسلامة الغذائية؛
(6) التحقق من الصلاحية والمصادقة؛
(7) العرض في السوق؛
(8) التوسيم؛
(9) جدول (1) – المصادر غير الحلال في الأغذية؛
(10) جدول (2) - الأغذية التي يتعين إصدار شهادات حلال لها.

4- التقييم استناداً إلى معايير تحديد أولويات العمل

المعيار العام

يسعي مقترح الخطوط التوجيهية إلى أن تكفل:
(1) ضمان أن تداول الأغذية "حلال" عالمياً هى مسألة عقائدية أساسية للمسلمين وليست ترويجية؛
(2) تحديد الأغذية التى يتعين إصدار شهادات حلال لها "طبقا للجدول رقم (2)" بمقترح الخطوط التوجيهية؛
(3) ضـــمان الممارسات العادلة في تجارة الأغذية الحلال؛
(4) عدم تضليل المستهلكين أثناء شرائهم للأغذية الحلال؛
(5) اعتبار الدستور الغذائي المرجعية الدولية للدول التي تتداول الأغذية الحلال.

أ- تنوع التشريعات الوطنية وحصيلتها الظاهرة أو المعوقات المحتملة أمام التجارة الدولية
من شأن هذا العمل الجديد أن يساعد في تيسير التجارة الدولية للأغذية الحلال من خلال مواصلة تعزيز الخطوط التوجيهية الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي المتعلقة باستخدام مصطلح "حلال" من أجل تعزيز إدراك مفاهيم "الحلال" بناءً على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ب- نطاق العمل وتحديد الأولويات بين أقسام العمل المختلفة
سيركز هذا العمل الجديد علي الاشتراطات الواجب إتباعها في جميع مراحل السلسلة الغذائية الحلال ومنتجاتها، بما في ذلك عملية التسلم والإعداد والتجهيز والفرز والتعبئة والتوسيم ووضـــــع العلامات والمراقبة والمناولة والنقل والتوزيع والتخزين والخدمات، بناءً على مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ج- العمل الذي سبق لمنظمات دولية أخري أن أجرته في هذا المجال و/أو العمل المقترح من جانب الأجهزة الحكومية الدولية ذات الصلة
1. مواصفة منظمة التعاون الإسلامي/ معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية OIC SMIIC 1:2019 الخاصة بـ "المتطلبات العامة لأغذية حلال".
2. مواصفة هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GSO 2055-1/2015 الخاصة بـ "الأغذية الحلال - الجزء الأول: الاشتراطات العامة للأغذية الحلال".
3. الخطوط التوجيهية العامة المتعلقة باستخدام مصطلح "حلال" CXG 24/1997

د- إمكانية إخضاع السلعة للتوحيد القياسي
تضع دول العالم ثقتها في هيئة الدستور الغذائي باعتباره المرجع الرئيسي لسلامة وجودة الغذاء من خلال نصوصه. وهناك توجيهات صادرة عن هيئة الدستور الغذائي بشـــأن استخدام مصطلح "حلال" قد وافقت عليها الدول منذ استهلال صياغتها، فإن هذا العمل الجديد يشـــكل قيمة مضـــافة إذ يضـــمن عدم اقتصـــاره على تغطية مصطلح "حلال" وحسب وإنما المراحل التى تمر بها العملية الإنتاجية للأغذية الحلال.

هـ- مراعاة النطاق العالمي للمشكلة أو للمسألة المعنية
تقرير الدورة العاشرة للجنة التنسيق للشرق الأدنى المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بالمقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا 11-15 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، الفقرات 92-98.

5- الصلة بالأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي
يتســـق العمل الجديد المقترح مع الأهداف الاســـتراتيجية لهيئة الدستور الغذائي (2020-2025) للتشـــجيع على تطبيق نصوص الدستور الغذائي من قبل الدول إلى أقصى حد ممكن في الأنظمة والبرامج الوطنية تيسيراً للتجارة الدولية. وهو يساهم في التقدم في تحقيق الهدف: "إنشاء مواصفات غذائية دولية تعالج قضايا الغذاء الراهنة والمستجدة" من خلال توحيده للمعايير الخاصة بالأغذية الحلال ما سيساعد في موائمة استخدام مصطلح "حلال" حول العالم.

6- العلاقة بين الاقتراح وبين النصوص الحالية الأخرى للدستور الغذائي:
1) الخطوط التوجيهية العامة المتعلقة باستخدام مصطلح "حلال" (CXG 24–1997).
2) النصوص الأخرى ذات الصلة بهيئة الدستور الغذائي:
(أ) المواصفة العامة الخاصة بتوسيم الأغذية المعبأة مســـبقًا (CXS 1-1985) التي تم اعتمادها في عام 1985 وتم تنقيحها في الأعوام 1991و 1999 و 2001 و 2003 و 2005 و 2008 و 2010 و 2018.
(ب) الخطوط التوجيهيـــة المتعلقه بالتنويه (CXG 1-1979) التي تم اعتمـــادهـــا في عـــام1979 وتم تنقيحها في عام 1991 وتم تعديلها في عام 2009 .
(ج) قواعد الممارسات الدولية الموصي بها والمبادئ العامة لسلامة الأغذية (CXC 1-1969)، آخر تحديث 2022.
(د) مدونة الممارسات بشأن نظافة اللحوم (CXC 58-2005)
(هـ) مدونة الممارسات بشأن التغذية السليمة للحيوان (CXC 54-2004)، آخر تحديث 2008.

7- اشتراط المشورة العلمية من جانب خبراء وتوافر هذه المشورة
مطلوب عند الحاجة.

8- ضـــــرورة قيام أجهزة خارجية بتقديم مساهمات فنية إلى المواصفة للتمكن من التخطيط لها بموجب الإطار الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد

الجهات الدينية الوطنية المعنية

9- الإطار الزمني المقترح لاستكمال العمل

قيام الدورة الحادية عشر للجنة بتناول المقترح	2023
إنشاء مجموعة عمل إلكترونية لمناقشة المقترح	2025-2023
عرض مستخرجات مجموعة العمل الإلكترونية علي لجنة الدستور الغذائي لدول الشرق الأدني في الدورة الثانية عشر	2025
تقديم المقترح بعد التنقيح من لجنة الدستور الغذائي لدول الشرق الأدني في دورتها الثانية عشر علي اللجنة التنفيذية للدستور الغذائي للمراجعة في دورتها (87)	2025
تقديم المقترح للاعتماد عند الخطوة (8/5) إلي اللجنة الرئيسية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها (48)	2025